الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/42/844
S/19314
1 December 1987
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثانية والاربعون
البنود ٣٧ و٣٤ و٣٧ و٨٢ و٨٥
من جدول الأعمال
منطقة سلم وتعاون لجنوب الأطلسي
الحالة في امريكا الوسطى : الاخطار
التي تهدد السلم والأمن الدوليين
ومبادرات السلم
مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)
التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي
أزمة الديون الخارجية والتنمية

مجلس الأمن
السنة الثانية والاربعون

رسالة مؤرخة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧
وموجهة الى الأمين العام من الممثلين الدائمين
للأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبنما وبيرو
وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك لدى الأمم المتحدة

يشرفنا أن نحيل اليكم نص "الالتزام بالسلم والتنمية والديمقراطية الصادر في أكابولكو" الموقع من رؤساء دولنا في تاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ لدى اختتام الاجتماع الأول للآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر . ونكون ممتنين لو تفضلتم بالعمل على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٧ و٣٤ و٣٧ و٨٢ و٨٥ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) السفير فيكتور إي . بوج
الممثل الدائم المناوب
للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

(توقيع) السفير فيليب هكتور باوليو
الممثل الدائم لأوروغواي
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) السفير باولو نوغيرا - باتيستا
الممثل الدائم للبرازيل
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) السفير يورغ إي . ريتر
الممثل الدائم لبنما
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) السفير كارلوس ألزامورا
الممثل الدائم لبيرو
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) السفير اندرياس أغويلار
الممثل الدائم لفنزويلا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) السفير انريك بنيالوزا
الممثل الدائم لكولومبيا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) السفير ماريو مويا لنشيا
الممثل الدائم للمكسيك
لدى الأمم المتحدة

المرفق

الالتزام بالسلم والتنمية والديمقراطية الصادر في أكابولكو

نحن ، رؤساء دول البلدان الأعضاء في الآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر ، وهي الأرجنتين وأوروغواي والبرازيل وبنما وبيرو وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ، المجتمعين في اكابولكو في المكسيك ، قد اجرينا محادثات في هذه المدينة لدراسة التحديات السياسية والاقتصادية الرئيسية التي تواجهها بلداننا ، ولايجاد حلول تقوم على الروابط الأساسية التي توحدنا من أجل تحقيق تطلعات شعوبنا نحو التقدم والرفاه وتلبية احتياجاتها المشروعة اليهما .

١ - إن المبدأ الذي يوجّه عملنا هو اتفاقنا الأساسي على ضرورة زيادة العمل السياسي المتضافر فيما بين حكوماتنا ، مسترشدين في ذلك بالخبرة المشجعة للآلية الدائمة للتشاور والعمل السياسي المتضافر وبالعملية التي سبقتها مباشرة : عملية مجموعة كونتادورا وفريق الدعم . وإن ما يدفعنا بصورة حاسمة الى ذلك هو إدراك مصالحنا المشتركة والتزامنا المشترك بالديمقراطية مع التنمية وبالعدالة والاستقلال ، وبشعورنا المشترك بالتضامن مع جميع شعوب منطقتنا : امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . وقد أدى بنا تقارب المصالح هذا ، الواسع النطاق ، الى استنتاج أن الآلية الدائمة توفّر فرصة مناسبة وإطارا ملائما لنا للاجتماع بانتظام مرة في السنة .

٢ - إن التفاوض على الصعيد الدولي يتطلب تضافر قوى البلدان من أجل ممارسة النفوذ واتخاذ القرارات . وعليه ، لا يمكن التقليل من سرعة تأثر امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالعوامل الخارجية إلا بتقوية هوية المنطقة وتحسين تنسيق مصالحها . وهذه الأهداف تتمشى مع تقدم شعوبنا عبر التاريخ ومع مفهوم المسؤولية المشتركة في حل المشاكل التي تمس المجتمع الدولي .

٣ - وندعو رؤساء دول البلدان الصناعية الى الاشتراك في حوار سياسي ييسر التغلب على العوائق التي تعترض طريق التنمية ولاعادة تشكيل هيكل الاقتصاد العالمي ولاتخاذ القرارات بشأن السلم والأمن .

٤ - ونحن ، إذ نعتنق مبدأ الوحدة والديمقراطية لشعوبنا ، نوجه دعوة أخوية الى قادة امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للانضمام الينا في تجديد الالتزام بالتكامل والتعاون من أجل التنمية ، هذا الالتزام الذي سيقود الى اتحاد حقيقي لجميع أممنا .

٥ - إن شعوبنا اليوم على وعي واضح بحجم وطبيعة التحديات التي تواجهها محليا وفي عملية اندماجنا في الحياة الدولية . وبالتالي ، فقد اتفقنا على الضرورة التاريخية الماثلة في وضع مشروع مشترك للتنمية يقوم على مبادرتنا وقدراتنا الخاصة ، وعلى تصميمنا على تشجيع عملية التكامل الاقليمي ، وتعزيز هويتنا الثقافية واشتراك بلداننا في العلاقات الدولية مشاركة تبلغ أقصى درجات الفعالية .

٦ - ويجب تحويل قوة تضامننا الى عمل . ولذلك ، اتفقنا نحن ، رؤساء الثماني دول المجتمعين في أكابولكو ، على المساهمة في تحديد مشروع تنمية لامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يقوم على العمل المتضافر والتكامل من أجل السلم والامن والديمقراطية والرفاه الاجتماعي . فإن التطلعات المشروعة لشعوبنا تتطلب مثل هذه التدابير .

أثر الحالة الدولية على منطقتنا

٧ - في تحليلنا لتطورات عالم اليوم ، نركز انتباهنا ، على الأحداث السياسية والاقتصادية التي تؤثر على إمكانية استمرار تنميتنا والتي ينبغي لحكوماتنا أن تمارس فيها مزيدا من النفوذ .

٨ - إن التوترات بين الدول الكبرى تؤدي الى وجود ترسانة نووية تهدد بالخطر أمن جميع البلدان لا بل والحياة على الأرض ، وتتسبب في استمرار تحويل كميات كبيرة من الموارد المالية والعلمية والتقنية نحو سباق التسلح عوضا عن استخدامها للتنمية . وتؤدي هذه الحالة الى اختلال توازن النظام الاقتصادي الدولي واضطرابه ، وتزيد من حدة المنافسة السياسية والاستراتيجية والايديولوجية بين الكتلتين من الدول ، وتؤدي الى تفاقم النزاعات الاقليمية ، وتنقل التوترات الى البلدان النامية فتؤثر تأثيرا سلبيا على احتمالات تقدمها في جو من السلم والاستقرار وعلى قدرتها على تقرير المصير في بعض الحالات .

٩ - نرحب بالتقدم الذي أحرزته المفاوضات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن التوصل الى اتفاقات للقضاء على القذائف النووية القصيرة المدى

والمتوسطة المدى . ولكن ، يجري بذل هذه الجهود خارج إطار النظام المتعدد الاطراف وخاصة إطار مؤتمر جنيف لنزع السلاح ، ولذلك ينبغي أن يقابلها تعزيز للآليات المتعددة الاطراف المذكورة في ميثاق الامم المتحدة بغية ضمان مشاركة المجتمع الدولي بأكمله مشاركة فعالة في تحقيق الامن ، وصيانة السلم وفي التعاون . ومن المُلِحّ أن تؤدي هذه الاتفاقات أيضا الى تخفيض الانفاق العسكري وتخفيض سرعة سباق التسلح في مجالات أخرى ، فضلا عن إنهاء التوترات التي كانت لها آثار مدمِّرة في النزاعات الاقليمية ؛ وأن تضمن ، في هذا الصدد ، الاحترام التام لمصالح البلدان المعنية ولحقها في تقرير المصير .

١٠ - وقد اتسع نطاق التدفقات المالية بين البلدان الصناعية الرئيسية الى الحد الذي أصبح لها فيه أثر حاسم على جميع جوانب الحياة الاقتصادية . وقد برهن الانخفاض الشديد الذي حدث مؤخرا في قيمة الاسهم المالية في الاسواق الرئيسية للاوراق المالية في العالم ، بوضوح ، على عدم الاستقرار الذي تتسم به تلك التدفقات والاختلالات السائدة بين تلك البلدان نتيجة لعدم قيامها ، على نحو مسؤول ، باجراء تعديلات في اقتصاداتها من شأنها أن تعزز في الوقت نفسه النمو العالمي . وفي هذا المناخ الذي تسوده شكوك متزايدة تدل هذه الاحداث على تزايد احتمالات حدوث انتكاس اقتصادي دولي ، مما سيؤثر على تنمية جميع شعوب العالم ورفاهها . وفي الوقت نفسه ، لا يجري اتخاذ أي اجراء متعدد الاطراف من شأنه أن يتيح تنسيقا فعالا للسياسات ، ويرمي الى اعادة تنشيط الاقتصاد والتجارة العالمية . ويمكن للبلدان النامية أن تشترك فيه .

١١ - وكان للاختلالات في النظام الاقتصادي الدولي أثر عميق على اقتصاداتنا ، وهي تشكل مصدرا لعدم الاستقرار والانتكاس الاقتصادي وإننا نشهد في العقد الحالي تناقصا تدريجيا للتعاون الاقتصادي الدولي . وقد أدت مشكلة الديون الخارجية ، والتحويل الكبير للموارد المالية الى بلدان أخرى ، والارتفاع غير العادي في أسعار الفائدة ، وتدهور نسب أسعار السلع ، وانتشار الحمائية ، الى انخفاض مستوى المعيشة وامكانيات أن تحقق بلداننا تنمية مستقلة .

١٢ - إن الازمة الاقتصادية تقوض الديمقراطية في المنطقة لانها تبطل الجهود الحقيقية التي تبذلها شعوبنا لتحسين مستوياتها المعيشية . وعلاوة على ذلك ، فانه من قبيل التناقض أن يكون أولئك الذين يدعون الى الديمقراطية هم أيضا الذين يفرضون ، في العلاقات الاقتصادية العالمية ، شروطا واصلاحات تعرض للخطر هذه الديمقراطية ، نفسها فضلا عن أنهم لا يطبقونها هم أنفسهم لتصحيح الاختلالات في اقتصاداتهم .

١٣ - إن الازمة الاقتصادية التي تعاني منها المنطقة تتجلى في كل مكان تقريبا في التدهور المتزامن والمستمر في مستوى الانتاج والمدخرات وانخفاض الدخل الحقيقي . وفي الوقت الذي يتعين فيه زيادة الاستثمار كجزء من عملية التكيف مع التغيرات في الاقتصاد الدولي ، تضطر بلدان منطقتنا ككل الى تحويل نسبة مرتفعة بصورة غير مقبولة من مدخراتها الى بلدان أخرى لخدمة ديونها الخارجية .

١٤ - وفي بلدان المنطقة ، تظهر الآثار الاجتماعية للازمة أيضا في انخفاض الانفاق الحكومي على التعليم ، والصحة ، والاسكان ، والهياكل الاساسية ، والخدمات . وليس هناك مجال كبير للتحرك في اطار السياسات الاقتصادية والاجتماعية . وعلى الرغم من الجهود التي بذلت للحفاظ على البرامج أو الخدمات التي تستفيد منها أفقر الفئات ، فقد تزايد الفقر في حين تناقصت فرص العمل والتقدم .

١٥ - ونشأ عن السيطرة الاحتكارية لعدد قليل من البلدان على التكنولوجيا المتقدمة تقسيم جديد للعمل يقيد نشر التطورات التكنولوجية ويقلل القدرة التنافسية لمنتجاتنا في الاسواق الدولية ، لاسيما نتيجة للاستعاضة المتزايدة عن المواد الاولية الرئيسية بمواد بديلة . ويسهم هذا التقسيم الدولي الجديد للعمل في استبعاد البلدان النامية من الهيكل الانتاجي ومن مراكز تقرير السياسات الدولية ، ويخلق أشكالا جديدة من التبعية وعدم التوازن .

١٦ - وقد بذلت المنطقة ، ادراكا منها للمسؤولية الرئيسية التي تتحملها عن تنميتها ، جهودا جبارة في اصلاح مسارات اقتصاداتها واعادة تنظيمها ، وقامت في الوقت نفسه بادخال تغييرات هيكلية لتحديث النظم الانتاجية بيد أنه ثبت أن الانضباط الذاتي غير كاف . ومن الواضح أنه لا يمكن أن يكون أي برنامج اقتصادي لهدف النمو المتواصل ما لم يعكس اتجاه التحويل الكبير للموارد المالية الى بلدان أخرى وتحدد خدمة الدين وفقا للقدرة الحقيقية لكل بلد على الدفع . كما أن على المجتمع الدولي أن يعالج الظروف الاقتصادية الخارجية غير المواتية عن طريق عمل متضافر .

١٧ - وفي مجال التجارة الدولية ، فان القرارات الانفرادية تشكل انتهاكا مباشرا للقواعد المحددة في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة غات) تزيد من خطورة العقبات التي تواجه بلداننا . وفضلا عن أن القصد من هذه القرارات ليس إلا خدمة مصالح وطنية ضيقة من خلال استخدام تدابير قسرية وتمييزية بين البلدان الموقعة على الاتفاق ، فانها تقوض مباشرة القانون الدولي وتهدد في الصميم بقاء قواعد النظام التجاري المتعدد الاطراف ، وخاصة آلياته الاساسية لتسوية المنازعات .

١٨ - وتسهم الأزمة التي تعاني منها آليات التعاون الدولي في عدم الاستقرار الذي يتسم به الاقتصاد العالمي . ويظهر ذلك بصورة واضحة في الوهن الذي أصاب التعددية ، إذ سحبت بعض البلدان المتقدمة النمو الدعم الذي كانت تقدمه للمنظمات الدولية مما يهدد اقامة نظام من العلاقات بين الدول يقوم على قواعد القانون الدولي والانصاف والعدالة .

١٩ - ولهذه الحالة الخطيرة أيضا آثار سلبية في المجالين الثقافي والتعليمي اللذين لا يعترف دائما اعترافا كاملا بأهميتهما بالنسبة للسلم والديمقراطية وتكامل منطقتنا وتنميتها . ومن ثم فاننا مصممون على الدفاع عن تراثنا الثقافي وقدرتنا الابداعية باعتبارهما التعبير الحقيقي لشعوبنا ، تماما كالتزامنا بتعزيز التعليم ، الذي يعد حقا أساسيا من حقوق مجتمعاتنا .

التحديات الرئيسية التي تواجه بلداننا

٢٠ - لقد قمنا ، نحن الرؤساء الثمانية ، في السياق الموصوف أعلاه ، بتحديد التحديات الرئيسية التي تواجه بلداننا في جهودها نحو اتخاذ تدابير متضافرة وتحقيق التنمية من أجل احراز تقدم في تحديد مشروع سياسي قابل للتطبيق :

(أ) صون السلم والأمن في المنطقة ؛

(ب) تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الانسان ؛

(ج) استعادة مجتمعاتنا لقدرتها على تحقيق تنمية متواصلة ومستقلة ؛

(د) تسوية مشكلة الديون الخارجية ؛

(هـ) انشاء نظام تجاري دولي عادل ومنفتح ، خال من النزعة الحمائية ؛

(و) تشجيع عملية التكامل فيما بين بلداننا وفي منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي برمتها ؛

(ز) ضمان مشاركة بلداننا على نحو أكثر فعالية في الاقتصاد الدولي ؛

(ح) تشجيع التنمية السريعة والمستقلة للعلم والتكنولوجيا ؛

(ط) تعزيز قدرة الحكومات الثماني والمنطقة ككل على التفاوض ؛

(ي) اعادة تأكيد الهوية الثقافية للمنطقة وتشجيع تبادل الخبرات في مجال التعليم .

أمن منطقتنا : السلم والديمقراطية والتنمية

٣١ - بغية تكثيف العمل الرامي الى تعزيز التنمية في ظل الديمقراطية والعدل والاستقلال ، نرى انه من الضروري تأكيد مفهوم وجوب أن يشمل الأمن في منطقتنا جانبي السلم والاستقرار والجوانب المتعلقة بالضعف السياسي والاقتصادي والمالي . وفي هذا الصدد ، التزمنا بتنسيق العمل الرامي الى :

(أ) تشجيع المبادرات المؤيدة لنزع السلاح والأمن الدوليين ؛

(ب) تعزيز الثقة المتبادلة بيننا وحلولنا للمشاكل والمنازعات التي تمس منطقتنا ؛

(ج) المساهمة من خلال التعاون والتشاور في الدفاع عن المؤسسات الديمقراطية وتعزيزها ودعم أسسها ؛

(د) تعزيز وتوسيع الحوار السياسي مع الدول الاخرى ومجموعات الدول في المنطقة وخارجها ؛

(هـ) تنسيق المواقف بغية تعزيز تعددية الاطراف والديمقراطية في صنع القرار الدولي ؛

(و) تعزيز إنشاء مناطق سلم وتعاون ؛

(ز) تشجيع عمليات التكامل والتعاون بغية تعزيز استقلال المنطقة ؛

(ح) بدء كفاح نشط ومنسّق للقضاء على الفقر المدقع ؛

(ط) تعزيز التعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات وفي مكافحة الإرهاب أيضا .

٢٢ - ويرتبط السلم ارتباطا وثيقا في منطقتنا باحترام مبادئ حق الشعوب في تقرير المصير ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ، وحظر استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ، وتساوي الدول أمام القانون ، والتعاون الدولي لأغراض التنمية .

٢٣ - وتمثل أعمال مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع لها تجربة لم يسبق لها مثيل في الجهود الأمريكية اللاتينية المتضافرة في ميدان السلم والأمن الإقليميين أسهمت مساهمة حاسمة في الاتفاق الذي توصل اليه في غواتيمالا رؤساء الجمهورية الخمسة لدول أمريكا الوسطى . ومؤتمر أسكيبولاس الثاني هو التعبير السيادي عن الارادة السياسية لبلدان أمريكا الوسطى في حل المنازعات من خلال الحوار ، خارج سياق المواجهة بين الشرق والغرب ، واحترام المصالح المشروعة لجميع الدول . وقد اتخذت خطوات هامة في عملية الوفاء بما عُقد من التزامات ، هذه العملية التي شهدت تقدما يبعث على الأمل والتي ينبغي مواصلة تقديم أوسع الدعم لها من قبل المجتمع الدولي .

٢٤ - وإننا نعرب للحكومات والقطاعات ذات الصلة في مجتمعات أمريكا الوسطى عن امتناننا لهذه الانجازات الهامة التي تفتح أبواب الأمل في بلوغ الهدف المشترك في إقامة السلم الدائم والديمقراطية في المنطقة . وإننا نؤكد بصفة خاصة على التقدم الذي أُحرز بالفعل في مجالات المصالحة الوطنية ، والعفو ، وإعادة الحقوق الأساسية ، وإنشاء برلمان لأمريكا الوسطى .

٢٥ - وإننا ندرك تماما الصعوبات الجسيمة التي تواجه الامتثال التام والفوري لاتفاق أسكيبولاس ، ولكن التقدم المحرز حتى الآن بالفعل يشجعنا على توجيه نداء حار لمواصلة السير قدما نحو الوفاء في آن معا بجميع الالتزامات المعقودة .

٢٦ - وسوف نواصل إظهار التضامن والدعم النشط للمفاوضات ككل . ونؤكد بصفة خاصة مسؤولية حكوماتنا في اللجنة الدولية للتحقق والمتابعة .

٢٧ - وإننا ندعو الحكومات التي لها مصالح وروابط بالمنطقة أن تساهم مساهمة حقيقية في هذه العملية ، وأن تحترم مبدأي عدم التدخل وتقرير المصير اللذين يعتبران أساسيين للتعايش المتسم بالانسجام فيما بين دول أمريكا الوسطى .

٢٨ - وينبغي أن يرافق عملية التغاوض الجارية حاليا تحسن في الحالة الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المنطقة . ولذلك اتفقنا على دعم تنفيذ برنامج طوارئ دولي للتعاون الاقتصادي لبلدان أمريكا الوسطى يتكون من تدابير تهدف الى إعادة بناء اقتصاداتها . والمبادئ التوجيهية الرئيسية لمشاركتنا في هذا البرنامج هي ، في جملة أمور ، ما يلي :

(أ) تدابير ترمي الى تشجيع التجارة داخل منطقة أمريكا الوسطى ، ومنح تسهيلات لوصول صادرات هذه المنطقة الى أسواق بلداننا ؛

(ب) تعزيز التعاون المالي بين بلداننا وبلدان أمريكا الوسطى ، بما في ذلك المساهمة بالموارد في مؤسساتها الاقتصادية مثل مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي ؛

(ج) دعم الجهود الرامية الى تنشيط نظام التكامل لأمريكا الوسطى ؛

(د) مشاريع محددة في مجالات المعونة الغذائية الطارئة ، وتحديد وتنفيذ مشاريع زراعية وزراعية - صناعية ، وتدريب الموارد البشرية . وسوف يقترح أيضا على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برنامج طوارئ شامل من أجل اللاجئين والمشرَّدين في المنطقة .

٢٩ - وينبغي لجميع البلدان الملتزمة بالسلم والتنمية أن تشارك في الجهود أعلاه ، كما ينبغي أن تشارك فيها مؤسسات التكامل في أمريكا الوسطى ، والمؤسسات الإقليمية ، والمنظمات الاقتصادية الدولية .

٣٠ - ونكرر مرة أخرى التأكيد بأن السلم والاستقرار في أمريكا الوسطى هما من المسائل ذات الأولوية لدى حكوماتنا . وليس توطيد الديمقراطية وتطوير حق تقرير المصير لشعوب أمريكا الوسطى هما المهددان بالخطر فحسب بل ان المصالح الوطنية لبلداننا مهددة هي أيضا .

٣١ - وإننا نعتقد بأن الامتثال التام لمعاهدات قناة بنما لعام ١٩٧٧ ، التي تتضمن النص على وضع القناة تحت السيطرة الخالصة لبنما ، هو أمر ذو أهمية أساسية في المحافظة على السلم والأمن في المنطقة .

٣٣ - ونكرر أيضا تأكيد دعمنا للحقوق السيادية المشروعة لجمهورية الارجنتين في جزر ملفيناس ، وضرورة التوصل الى تسوية مبكرة للنزاع من خلال المفاوضات بين الطرفين .

٣٣ - ونود أن نسجل ما ينطوي عليه إعلان جنوب المحيط الاطلسي منطقة سلم وتعاون ، الذي أقرته الجمعية العامة للامم المتحدة ، من أهمية في التقريب بين شعوب أمريكا اللاتينية وافريقيا . ونؤكد من جديد ضرورة منع إدخال الاسلحة النووية الى المنطقة وحمايتها من التوترات الملازمة للمواجهة بين التكتلات العسكرية . ونؤيد إنشاء آليات مماثلة في جنوب المحيط الهادئ وفي مناطق أخرى من هذا الجزء من العالم .

٣٤ - ونكرر تأكيد عزمنا على مواصلة الكفاح فرادى ومجتمعين ضد الاتجار بالمخدرات بمختلف أشكاله . وفي الوقت نفسه ، نلاحظ أن هذا الهدف لن يتم بلوغه دون إجراءات متضافرة تتخذها جميع الدول ، لاسيما البلدان الصناعية حيث توجد المراكز الرئيسية لاستهلاك المخدرات .

٣٥ - وندعم وضع وتنفيذ خطة إقليمية لتشجيع اتخاذ إجراءات منسقة من جانب بلداننا للقضاء على الفقر المدقع . وفي هذا الصدد ، نعيد تأكيد التزامنا بمواصلة تعزيز التدابير الرامية الى تحسين نوعية الحياة لأفقر القطاعات .

٣٦ - ويمثل برلمان أمريكا اللاتينية الذي وقّعت مؤخرا على معاهدة إنشائه حكوماتنا وحكومات عشرة بلدان أخرى من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مساهمة كبيرة في التضامن والعمل المتضافر بين شعوب أمريكا اللاتينية . وقد لقيت هذه المبادرة دعم حكوماتنا الثماني إيمانا منها بأن هذه المبادرة سوف تصبح وسيلة فعّالة لتعزيز الديمقراطية وتشجيع التكامل في المنطقة .

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

الديون الخارجية

٣٧ - إن إنعاش النمو الاقتصادي المستمر وتحسين مستوى معيشة الشعب وتعزيز العمليات الديمقراطية في المنطقة ، هي أمور تتطلب حلا عادلا ودائما لمشكلة الديون الخارجية ، كما تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف أعباء خدمة الديون . وبناء عليه ، يجب التغلب على روح عدم اليقين الذي يخلقه عدم الاستقرار الاقتصادي الدولي

ويجب عكس اتجاه نقل صافي الموارد الى البلدان خارج المنطقة ، بما في ذلك عمليات النقل الناجمة عن تدهور معدلات التبادل التجاري .

٣٨ - ورغم أن النتائج التي تحققت حتى هذا التاريخ غير كافية ، فهناك الآن تسليم متزايد بأن أي حل مجد لابد وأن يوفر بالضرورة النمو المستمر للبلدان المدينة ؛ وإنه لابد من تكييف خدمة الديون حسب قدرة كل بلد على الدفع ؛ وان المشكلة هي مشكلة سياسية ؛ وان الدائنين والمدينين مشتركون في المسؤولية في هذه المسألة ؛ وانه يجب وضع خطط للطوارئ للتقليل من الآثار الضارة الناجمة عن العوامل الخارجية التي لا تستطيع البلدان المدينة أن تتحكم فيها .

٣٩ - بيد أن هذه المبادئ لا تتجلى في المفاوضات التي جرت حتى الآن والتي هي مجرد تدابير مؤقتة ومخففة وليست حلا دائما للمشكلة ، إذ أن أعباء الديون قد ازدادت . كما أن عمليات التفاوض متكررة ومفرطة في الطول والتعقيد ، مما يخلق عدم يقين في مجال وضع سياسات التنمية الطويلة الأجل ويعيق اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار وتدفقات التمويل المستقل بذاته .

٤٠ - وبناء عليه ، فإن التحرك نحو إيجاد حل نهائي للمشكلة يتطلب ترجمة تلك المبادئ المعترف بها على نطاق واسع الى أفعال محددة وجهود من جانب جميع الأطراف المعنية ، وذلك ضمن إطار الإنصاف والمشاركة في المسؤولية .

٤١ - ولمعالجة أكثر جوانب المشكلة استعجالا ، بالنظر لاستحالة خدمة الديون التي تتجاوز قدرة البلدان المدينة على الدفع ، فقد قررنا ، بدلا من تكييف هذه الخدمة حسب حاجاتها الانمائية ، أن نبني موقفنا التفاوضي على المبادئ التوجيهية التالية :

(أ) ضمان الحصول على اعتمادات كافية بشروط مناسبة من المصارف التجارية لمواصلة تنفيذ برامج التنمية والحد من نقل صافي الموارد وتمويل نسبة ملائمة من الفوائد أو غيرها من الالتزامات المترتبة إزاء هذه المصارف . فبدون تمويل من هذا النوع تصبح خدمة الديون بشكل عادي أمرا مستحيلا ؛

(ب) وضع حدود لأسعار الفائدة ، وفقا لإجراءات يبت فيها الطرفان ، وذلك من أجل منح برامج التنمية قدرا أكبر من اليقين والاستمرارية وجعل ادارة الاقتصاد أكثر قابلية لإمكان التكهن بها .

٤٣ - ولإحراز تقدم في مجال البحث عن حل دائم للمشكلة ، فقد قررنا أن نصدر التعليمات لوزرائنا بالشروع في إجراء مفاوضات بأسرع وقت ممكن مع حكومات البلدان الصناعية ، أو المنظمات المالية الدولية ، أو المصارف التجارية ، حسب مقتضيات الضرورة ، وذلك من أجل تحقيق ما يلي :

(أ) وضع آليات تسمح لبلداننا بالاستفادة من الحسميات في قيمة ديون كل منها في الأسواق ومن التخفيض الحاصل تبعا لذلك في خدمة هذه الديون ؛

(ب) تعزيز توسيع نطاق الآليات التي تُعدِّل من التقلبات المؤقتة التي لا تتمكن البلدان المدينة من التحكم فيها ، مثل أسعار الفائدة . وينبغي ألا تكون هذه الآليات خاضعة لأية شروط مهما كانت ؛

(ج) تنسيق الجهود لتوسيع قاعدة موارد المنظمات المالية الدولية وقيام هذه المنظمات بتعزيز انتهاج سياسات جديدة لضمان تحقيق تدفقات صافية مناسبة الى البلدان النامية ، وعلى وجه الخصوص القيام بما يلي :

'١' مراجعة سياسات صندوق النقد الدولي لضمان التكيف مع النمو ؛

'٢' تشجيع البنك الدولي ، تمشيا مع دوره كمصرف إنمائي ، على المساهمة بنشاط في إعداد آليات جديدة تسهم في حل مشكلة الديون ، بما في ذلك استعمال سلطته لمنح الضمانات ؛

'٣' المحافظة على الطبيعة المتعددة الأطراف لعملية اتخاذ القرارات من مصرف التنمية المشترك للبلدان الأمريكية وضمان أن يكون لديه موارد كافية للعمل كمساهم صاف في التمويل الخارجي للمنطقة ؛

(د) إنهاء الصلة القائمة بين منح وصرف اعتمادات المصارف التجارية والاتفاقات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ؛

(هـ) معارضة الشروط المتضاربة في تمويل البرامج مع المنظمات المتعددة الأطراف ووضع شروط مسبقة في المفاوضات مع نادي باريس ؛

(و) الاقتراح على حكومات البلدان الدائنة باعتماد صيغ للتخفيف من الديون الحاملة مع وكالاتها الرسمية الائتمانية للتصدير بغية الحيلولة دون حصول تدفقات سلبية صافية من بلداننا . وعلاوة على ذلك ، تعزيز تحقيق قدر أكبر من المرونة في القواعد والانظمة المعمول بها بحيث يغدو في الإمكان اعتماد حلول مبتكرة لمشكلة الديون الخارجية ؛

(ز) دعم منح شروط حسنة بوجه خاص لاقل البلدان تقدما نسبيا في المنطقة عند تفاوضها بشأن ديونها الخارجية ، وذلك فضلا عن الشروط التي قدمتها بلدان أمريكا اللاتينية ؛

(ح) العمل ، في إطار جولة أوروغواي ، على ضمان ربط تسديد الالتزامات المالية بوصول صادرات البلدان المدينة الى الاسواق الدولية .

٤٣ - وستجرى هذه المفاوضات في نطاق التنسيق والتشاور الدائمين فيما بين حكوماتنا . وفي حال عدم تحقيق التقدم المتوخى خلال فترة مناسبة ، فقد ترغم بعض البلدان ، حسب ظروفها الخاصة ، على اتخاذ تدابير من طرف واحد للحد من خدمة ديونها على نحو يتسق وحاجاتها الانمائية . وفي هذا الصدد ، نعرب عن تضامننا مع البلدان التي ، إنطلاقا من ممارستها لسيادتها ، تتخذ التدابير اللازمة للحد من خدمة ديونها وفق قدرتها على الدفع .

<u>التجارة الدولية</u>

٤٤ - نحن متفقون على وضع إجراءات دائمة للتشاور وللعمل المتضافر من أجل التنسيق بين مواقفنا في جولة أوروغواي للمفاوضات المتعلقة بالتجارة الخارجية . ونعتزم القيام بجهود مشتركة لضمان الوفاء بالالتزامات التي وقّعت عليها البلدان الصناعية في إعلان بونتادل إسته ، وبصفة خاصة تلك التي تشير الى إزالة الحواجز الحمائية والإعانات الزراعية . ونعتقد أيضا أن جولة أوروغواي للمفاوضات ينبغي أن تساعد على حل مشاكل التمويل النقدي والانمائي . ونقرر كذلك تكثيف عملنا المتضافر بحيث لا تؤثر نتائج المفاوضات فيما يتعلق بالخدمات والملكية الفكرية والاستثمار المرتبط بالتجارة تاثيرا سلبيا على التنمية الذاتية للقطاعات الانتاجية في بلداننا . ونحن نؤكد من جديد انه يجب تعزيز مبدأ منح البلدان النامية معاملة خاصة ومعاملة الدولة الاكثر رعاية .

٤٥ - وإننا نلتزم بالعمل معا لمكافحة القرارات الاحادية الطرف القائمة على القوانين المحلية أو على سياسات القوة ، وبالكفاح في سبيل قيام نظام قوي للتجارة الدولية يفرض قواعده ومبادئه كشرط ضروري للامن الاقتصادي لبلداننا وسيادتها . وعلاوة على ذلك ، فإننا نعترض على أن يُطلب الى بلدان المنطقة تقديم تنازلات تجارية من طرف واحد كشرط مسبق للحصول على التمويل الخارجي .

التكامل الإقليمي

٤٦ - إن التكامل الإقليمي التزام سياسي ذو أهمية حيوية لبلداننا ، وأداة من أدوات التغيير والتحديث يجب أن تكفل مشاركة جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية مشاركة فعالة .

٤٧ - ونحن ندرك تمام الإدراك الحاجة الملحة الى تعزيز التكامل والتعاون الإقليميين . وتحقيقا لهذه الغاية ، فإننا عاقدو العزم على أن يشكلا جزءا من مشاريعنا السياسية الوطنية . فالتكامل أداة أساسية لضمان مشاركة المنطقة بمزيد من الفعالية في العلاقات الدولية ، وزيادة قدرتها التفاوضية إزاء الغير .

٤٨ - ونحن نأخذ على عاتقنا الالتزام بتعزيز عمليات التكامل التي تشترك فيها بلداننا ، وبتأييد العمليات المماثلة الاخرى التي تحدث في المنطقة . وسيتعين علينا أن نولي اهتماما خاصة لآليات التعاون والتكامل فيما بين بلداننا التي تهدف الى الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية الاساسية لشعوبنا . وقررنا أيضا أن نضاعف المبادرات التعاونية بين بلداننا وأن نتوسع في تجارتنا التبادلية ونوعها ، بما في ذلك الاستعاضة عن الواردات من خارج المنطقة . ومن الضروري أيضا الاستفادة من احتمالات التكامل الاقتصادي . وتحقيقا لهذه الغاية ، سنحاول تكييف آليات تمويل ودفع تدعم التكامل الإقليمي .

٤٩ - وستعمل هذه التدابير ، ككل ، على تشجيع إيجاد حيز اقتصادي موسع في المنطقة تدريجيا ، باعتبار أن الهدف النهائي منها هو تحقيق التقارب نحو إقامة سوق مشتركة لأمريكا اللاتينية .

٥٠ - وإننا نسلم أيضا بالحاجة الى الإسهام في الأداء المحسَّن لمؤسسات التعاون والتكامل في أمريكا اللاتينية ، وبالحاجة الى التنسيق فيما بينها على نحو أكثر كفاءة ، مع تحديد واضح لميادين عملها .

٥١ - ونسلّم كذلك بأنه سيكون من المستصوب بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية أن تتوصل ، من خلال التعاون ، الى حلول لمشكلة الديون الاقاليمية . ونعلق أيضا أهمية على تنفيذ برنامج أمريكا اللاتينية للتعاون التقني وتبادل المعلومات في مجال الديون الخارجية ، وهما الموضوعان اللذان اعتمدهما توافق آراء قرطاجنة .

٥٢ - ونحن متفقون على تشجيع قيام برنامج لتكوين الجمعيات والتعاون في مجال العلم والتكنولوجيا يكون من شأنه تجميع القدرات الوطنية ، العامة والخاصة ، من أجل التحرك نحو تحقيق الاعتماد على الذات في مجال التكنولوجيا في الميادين ذات الأولوية ، ولاسيما في ميدان التكنولوجيا المتقدمة .

٥٣ - ومثل هذا البرنامج سيشتمل على أنشطة مشتركة تؤكد ، في جملة أمور ، على أهمية تدريب الموارد البشرية ، والتنسيق بين شبكات المعلومات العلمية والتكنولوجية الوطنية ، واستعمال برامج المنظمات الدولية بشكل كامل ومنسق ، ووضع مشاريع للتعاون المشترك .

٥٤ - وإننا ندرك انه يوجد في تراثنا الثقافي عنصر أساسي لشخصية أمريكا اللاتينية يمكّننا من أن نجد مكاننا وسط حقائق العالم الحديث المعقدة ، مع الحفاظ في الوقت ذاته على جذورنا التارخية . وسيمكّننا هذا التراث أيضا من تعزيز الديمقراطية ، باعتبارها أسلوبنا في الحياة ونظام القيم لدينا . ونأخذ على عاتقنا أيضا الالتزام بجعل التكامل الثقافي يسهم في التنمية الشاملة لمجتمعاتنا وفي تحديثها .

٥٥ - ونظرا للدور الحيوي الذي تقوم به مجتمعاتنا في النهوض بالثقافة ، فإننا سنبذل جهودا من أجل اعتماد تشريعات وطنية تشجع إنتاج الأعمال الثقافية وتعبئة القطاعات الانتاجية لتخصيص الموارد لهذا المجال تحقيقا لزيادة المعرفة بين شعوبنا وتكثيف التبادل الثقافي والتعليمي .

٥٦ - وفي الميدان التعليمي ، اتفقنا على تعزيز تبادل خبرتنا في مجال محو الأمية وعلى مختلف المستويات التعليمية ، واتفقنا أيضا على زيادة تجاربنا المشتركة في مجالات مثل البحوث ، وتدريب الموارد البشرية ، والنشر .

٥٧ - وإدراكا منا لاهمية توثيق الروابط الثقافية والتعليمية بوصفها أدوات لتشجيع التكامل الإقليمي ، ستقوم حكوماتنا بتشجيع أنشطة ثقافية مثل الحفاظ على التراثين

التاريخي والطبيعي وإثرائهما ، واستخدام وسائط الاتصال لزيادة التعريف بمختلف قيم المنطقة . وسيجرى أيضا العمل على توثيق الروابط الوثيقة والتعاون في مجال الإبداع الفني والثقافي . وستخصص حكوماتنا موارد كافية لتحقيق هذه الغاية .

٥٨ - إن النهوض بالثقافة والتعليم على المستوى الاقليمي سيشجع على قيام مجموعة من الحريات يمكن في نطاقها أن يزدهر التعبير الحقيقي لشعوبنا ، وتنمو الثقافات التقليدية والشعبية بشكل أقوى ، وتزيد إمكانية إطلاع الجماعات الاجتماعية على الاعمال الثقافية والفنية ، وعلى تراثها الوطني ، كما تزيد إمكانية وصولها الى مختلف مستويات التعليم .

٥٩ - وأخيرا ، فإننا قد أصدرنا تعليمات الى وزراء خارجيتنا بأن ينظروا ، خلال اجتماعهم القادم في قرطاجنة ، كولومبيا ، في إعداد مجموعة من المبادئ للتعاون تكون نابعة من التزام أكابولكو للسلم والتنمية والديمقراطية هذا ، الذي نوقّعه هنا اليوم .

٦٠ - وإذ تشجعنا النتائج المثمرة للاجتماع الأول لرؤساء ثماني دول من دول أمريكا اللاتينية ، فقد اتفقنا على الاجتماع مرة أخرى في أوروغواي في النصف الثاني من عام ١٩٨٨ .

أكابولكو ، المكسيك ، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧

راؤول ألفونسين رئيس جمهورية الأرجنتين	خوسيه سارني رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية
فيرخيليو باركو رئيس جمهورية كولومبيا	ميغيل دي لا مدريد رئيس جمهورية الولايات المكسيكية المتحدة
إيريك أرتور ديلفاييه رئيس جمهورية بنما	ألان غارثيا رئيس جمهورية بيرو
خوليو ماريا سانغنيتي رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية	خايمه لوسينتشي رئيس جمهورية فنزويلا

نحن ، رؤساء الارجنتين وأوروغواي والبرازيل وبنما وبيرو وفنزويلا وكولومبيا ، نشكر الرئيس ميغيل دي لا مدريد ، رئيس المكسيك ، لدعوته الكريمة لنا أن نجتمع في مدينة أكابولكو ، ونعرب عن امتناننا للمكسيك ، حكومة وشعبا ، لضيافتها ومساهمتها في عقد هذا الاجتماع التاريخي لامريكا اللاتينية .

أكابولكو ، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧

(توقيع) راؤول ألفونسين رئيس جمهورية الارجنتين

(توقيع) خوليو ماريا سانغنيتي رئيس جمهورية أوروغواي الشرقية

(توقيع) خوسيه سارني رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

(توقيع) إيريك أرتور ديلفاييه رئيس جمهورية بنما

(توقيع) ألان غارثيا رئيس جمهورية بيرو

(توقيع) خايمه لوسينتشي رئيس جمهورية فنزويلا

(توقيع) فيرخيليو باركو رئيس جمهورية كولومبيا

(توقيع) ميغيل دي لا مدريد رئيس جمهورية الولايات المكسيكية المتحدة

- - - - -